اسم المصدر: البلاد

التاريـــخ: 16-05-2009 رقم العـدد: 0 رقم الصفحة: 9 مسلسـل: 73 رقم القصاصة: 1

العلاقات السعودية التونسية
انطلاقة جديدة نحو مرحلة متقدمة
زين العابدين بن علي يقفز بالتنمية التونسية إلى مستقبل باهر

جدة - البلاد

تتميز العلاقات الأخوية والمتميزة والعريقة القائمة بين المملكة العربية السعودية وتونس منذ نشأتها على يد المغفور له بإذن الله جلالة الملك عبدالعزيز بن عبدالرحمن آل سعود بالتعاون المشترك والعلاقات الثنائية المضطردة في جميع المجالات، ولقد تعززت هذه العلاقات على مر العقود حتى الوقت الحالي بفضل الإرادة السياسية والرعاية المتواصلة والدائمة لقادة البلدين خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز وولي عهده الأمين، صاحب السمو الملكي الأمير سلطان بن عبدالعزيز وسيادة رئيس الجمهورية التونسية زين العابدين بن علي.

جذور تاريخية غرسها جلالة الملك عبدالعزيز بين البلدين

اسم المصدر: البلاد

التاريـــخ: 16-05-2009 رقم العـدد: 0 رقم الصفحة: 9 مسلسـل: 73 رقم القصاصة: 2

عبد الرؤوف الباسطي م.خليل لعجيمي

وتشمل مجالات التعاون جميع المسارات السياسية والاقتصادية والاجتماعية تنفيذا للتوجيهات السامية والرعاية الموصولة من قيادة البلدين الشقيقين خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز وأخيه فخامة الرئيس زين العابدين بن علي حفظهما الله اللذين يحرصان على تعميق الروابط الاخوية بين البلدين في جميع المجالات.. كما تلعب العلاقات الثقافية بين البلدين بالإضافة الى المثقفين والاكاديميين والاعلاميين وعطائهم الثقافي دورا مهما في مختلف الثقافات وهو ما انعكس ايجابا على حركة التنمية بمفهومها الشامل في كل من المملكة العربية السعودية وتونس

التبادل التجاري

تبعاً للحركة التجارية الواسعة بين كل من المملكة وتونس فقد تكون مجلس الأعمال السعودي التونسي لبحث أسس تطوير وتنمية الشراكة التجارية والمشروعات المشتركة بين البلدين وسبل تدعيم الاستثمار وميزان التبادل التجاري حيث يعمل المجلس على تدعيم الموضوعات الاقتصادية ذات الاهتمام المشترك في إطار الجهود لتعزيز وتنمية علاقات التعاون الاقتصادي ورفع حجم التبادل التجاري بين المملكة وتونس والاستفادة من الفرص الاستثمارية الكبيرة المتوفرة في البلدين بمختلف القطاعات وإزالة العقبات أمام تدفق الاستثمارات. وكان حجم التبادل التجاري بين المملكة وتونس بلغ عام ٢٠٠٨م نحو ٥٢٠ ملايين ريال حيث وصلت الصادرات السعودية إلى ٣٣٥ مليون ريال مقابل ١٨٨ مليون ريال من الواردات في حين وصل حجم الاستثمارات السعودية التونسية المشتركة المرخصة بالمملكة إلى ٢١ مشروعا استثماريا بإجمالي تمويل ٤٥ مليون دولار. يذكر أن مجلس الأعمال السعودي التونسي تأسس عام ٢٠٠٢م ويضم في عضويته عددا من رجال الاعمال السعوديين والتونسيين ويهدف إلى تعزيز العلاقات التجارية والاستثمرية بين البلدين وخدمة المنتسبين للمجلس من رجال الأعمال وتعريفهم بالفرص الاستثمارية والتجارية المتاحة.

٥٢٠ مليون ريال حجم التبادل التجاري بين المملكة وتونس

العلاقات الثقافية

تبعاً لتنامي العلاقات الثقافية بين كل من المملكة وتونس، فقد شهدت السنوات الماضية العديد من المناسبات الثقافية بين البلدين، فقد شهدت تونس الأيام الثقافية السعودية التي نظمتها وزارة الثقافة والإعلام بالمملكة العربية السعودية وسفارة خادم الحرمين الشريفين في تونس بالتعاون مع وزارة الثقافة والمحافظة على التراث التونسي، حيث تمثل الايام الثقافية محطة من محطات الثراء في مسيرة الثقافة العربية وستتميز بالحوار البناء والفكر الخلاق والابداع الذي يثير الوجدان والتعدد الذي يغني اصحابه وسامعيه ويستعطي الاونوية للكلمة الهادفة والإيقاع الجميل والصورة المعبرة والفكرة الثاقبة والتي هي تمثل ايضا دعما للصلات بين الجانبين مؤدية بذلك الى صداقات دائمة ومبادرات فنية وثقافية مشتركة وتندرج اقامة الايام الثقافية السعودية بتونس ورأى في ذلك لبنة جديدة في صرح العلاقات السعودية التونسية وهو يعكس حرص الجانبين على تكريس مبدأ الشراكة بينهما والثقة النوعية بين البلدين يتجاوزان بها مرحلة التبادل الثقافي الظرفي وتحقيق مشروعات مشتركة تونسية سعودية في مجال الانتاج والصناعة الثقافية.

وضمت فعاليات الايام الثقافية السعودية في تونس وهي معرض الحرمين الشريفين ومعرض صور الحج لصاحبة السمو الملكي الاميرة ريم محمد الفيصل ومعرض المخطوطات ومعرض الخط العربي حيث اطلعا على محتويات هذه المعارض وشاهدا ما تحتويها من مقتنيات عديدة تضم تقارير وصورا لأعظم الانجازات واضخم التوسعات وأرقى الخدمات المقدمة للحجاج والمعتمرين والزائرين للحرمين الشريفين والمشاعر المقدسة كما اشتملت هذه المعارض على مقتنيات للمخطوطات النادرة تضم اربعة آلاف مخطوطة اصلية بالاضافة الى اكثر من اربعمائة من المصورات الورقية والميكروفيلمية الى جانب العديد من المخطوطات ذات القيمة التاريخية الهامة والمتميزة وكذلك عرضا لمخطوطات فريدة من نوعها يقدمها ابرز الخطاطين السعوديين

تونس في سطور

احتفلت الجمهورية التونسية يوم ٢٠ مارس ٢٠٠٩ الماضي بيومها الوطني والذي يتزامن مع الذكرى ٥٣ لنيل استقلالها، وهي مناسبة عزيزة لاستعراض مسيرة متميزة من البناء الحضاري الشامل امتد لفترة أكثر من خمسة عقود من المكاسب والإنجازات الرائدة في مختلف المجالات.

ولقد تعززت هذه المكاسب منذ تحول السابع من نوفمبر ١٩٨٧ بفضل السياسة الحكيمة والرشيدة للرئيس زين العابدين بن علي، الذي توفق على امتداد ٢١ سنة من تركيز أسس الدولة الحديثة وترسيخ الخيار الديمقراطي، مكنت تونس من الارتقاء إلى مرتبة متقدمة ضمن مجموعة البلدان الصاعدة، كما تؤكد ذلك كل المؤشرات وتصنيفات المنظمات والمؤسسات الدولية المتخصصة، وجعل من تونس دولة قانون ومؤسسات تؤمن للبلاد ما تحتاجه من استقرار لمواصلة مجهودها التنموي، وساهمت في بروز مجتمع متوازن يتميز بالتفتح والحيوية والتضامن والتعلق بقيم التسامح والوسطية والاعتدال، معتزا بمقومات هويته العربية الإسلامية.

السفير التونسي يثمن العلاقة بين البلدين

من جانب آخر ثمن السفير التونسي في هذا الإطار سنة التواصل والتطور القائمة بين البلدين، والنقلة النوعية التي شهدتها العلاقات التونسية – السعودية، والتي تجسدت في التواصل المستمر بين قائدي البلدين وتبادل الزيارات بين أعضاء الحكومة ودورية وانتظام انعقاد اللجان المشتركة بين الجانبين، والتي توجت بالتوقيع على عدة اتفاقيات ثنائية شملت مختلف مجالات التعاون ويسجل في هذا السياق تطابق وجهات نظر البلدين وموافقهما ومقاربتيهما تجاه عدد من القضايا العربية والإقليمية والدولية والتنسيق المتواصل بخصوص المبادرات التي تقدمانها في الغرض. وأكد سعادة السفير في كلمته بإحدى المناسبات على أهمية الدور المتميز الذي يضطلع به خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز في دعم العمل العربي المشترك، ودعوته للمصالحة وتنقية الأجواء العربية ولم الشمل العربي، ومبادراته على المستوى الدولي للحوار بين أتباع الأديان والثقافات.

كما سجل باعتزاز ما تشهده المملكة العربية السعودية من نهضة شاملة وخيارات صائبة، وما تنعم به من سلم وإرفاد اجتماعي، وما هي بصدده من مشروعات تنموية عملاقة في مختلف المجالات، جعلها عامل استقرار في محيطها الخليجي المباشر والعربي عموما، وسندا قويا لجهود إحلال السلم والأمن على المستويين الإقليمي والدولي.

مشاريع متعددة ونمو مضطرد في العلاقات الثنائية

تشهد علاقات التعاون بين تونس والمملكة العربية السعودية تطورا إيجابيا بفضل حرص البلدين على دعم انكامل التجاري والشراكة الاقتصادية بينهما وتشجيع القطاع الخاص للمساهمة في هذه الحركية الاقتصادية التي تجسدت في ارتفاع حجم الاستثمار السعودي ومشروعات الشراكة في تونس في قطاعات السياحة والعقار والصناعة والخدمات وغيرها كثير، مما جعل الاستثمارات السعودية من ابرز الاستثمارات العربية في تونس، وهو ما يعكس ثقة المستثمر السعودي في مناخ الاعمال في تونس الذي يشجع ويساعد على الاستثمر فيها من جهة بوصفها وجهة مفضلة لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية.

ويندرج في هذا الإطار التعاون القائم والمتواصل مع الصندوق السعودي للتنمية الذي يساهم في تمويل المشروعات التنموية في تونس والتي بلغت إلى حد الآن ٣٥ مشروعاً تشمل مجالات الصحة والبنية الأساسية والفلاحة والتنمية الجهوية والمندمجة.

العلاقات التجارية بين البلدين

إجمالي عدد المشاريع المشتركة بين البلدين والمقامة بالمملكة العربية السعودية بلغ نحو ٢١ مشروعا منها ٥ مشاريع صناعية و١٦ مشروعاً خدمياً بتكلفة إجمالية بلغت نحو ٤٥,٣ مليون دولار حصة الشريك السعودي منها نحو ٤٧٪.

القيمة بالمليون دولار

الأنشطة	عدد المشاريع	اجمالي التمويل	حصة الشريك السعودي	حصة الشريك التونسي
صناعي	٥	٤١,٣	٤٧٪	٥٣٪
غير صناعي	١٦	٤		
المجموع	٢١	٤٥,٣		

تونس.. أرض السياحة المميزة

تمثل تونس باستقرارها السياسي والاجتماعي، إضافة إلى تسامح أهلها وثراء تاريخها، قبلة مفضلة لدى السياح من جميع أنحاء العالم. فالجزائر لتونس لا يمكن أن يستثني زاوية من زواياه أرضها الجميلة من أن تكون جديرة بالزيارة نظرا إلى الكنوز الأثرية والتاريخية التي تحويها البلاد التونسية، ونظرا إلى جمال طبيعتها وأصالة أهلها. ولذا، كانت تونس مرشحة أصلا لتصبح قطبا سياحيا. ودعم من ذلك وجود الإرادة السياسية الفاعلة في هذا الاتجاه، وهي الإرادة التي تضاعفت وقوى فعلها ابتداء من تغيير السابع من نوفمبر سنة ١٩٨٧م وهكذا، أصبحت تونس المفضلة لدى ملايين السياح سنويا حيث توافد عليها سنة ٢٠٠٠ وحدها: ما يزيد على خمسة ملايين سائح وهو ما يعادل نصف عدد سكانها. وقد بلغت المشاريع السياحية الأجنبية في تونس ما يزيد على ٩٠٠ مشروع استثماري عدا المشاريع المحلية وطنيا. ولذا فلا غرو إذن أن يندهش الزائر لتونس عندما يلاحظ تحول بعض جهات البلاد التونسية إلى أقطاب سياحية من الطراز الرفيع. ومن بين هذه الأقطاب، نذكر: الحمامات، وطبرقة، وسوسة، والقيروان، وجربة، وتوزر، وسيدي بوسعيد، ورمضان، وسيبطلة، إلى غير ذلك من الأقطاب السياحية الكثيرة.

هذا بالإضافة إلى أن الشواطئ التونسية تمتد على طول ١٢٠٠ كلم على الساحل المتوسطي. وقد سعت تونس إلى تنويع أسواق سياحتها باستقطابها لأسواق جديدة وواعدة إضافة إلى أسواقها التقليدية في فرنسا وألمانيا وإيطاليا. وهكذا تمكنت تونس في السنوات الأخيرة من جذب مجموعات سياح كبيرة من جنسيات جديدة ومتعددة كالمجريين والايرلنديين، والبلغار، والبريطانيين، والهولنديين، والسويسريين، هذا بالاضافة إلى تزايد عدد السياح العرب، ونمو وتطور السياحة الداخلية

أيام ثقافية متعددة شهدتها المسيرة الثقافية بين البلدين

التونسية. وتشهد السياحة التونسية الآن إحداث فضاءات سياحية مندمجة جديدة مثل: قليبية البيضاء، وحومة السوق بجزيرة الأطلال جربة. وسيدي الرايس، وسقانص المنستير، وهي فضاءات من شأنها أن تعزز الوحدات السياحية الحالية، وتفتح آفاقا جديدة أمام القطاع.

سياحة متميزة وتسهيلات حكومية طموحة

ويتصفح الأرقام والمعطيات المقدمة عن قطاع السياحة في تونس، يتجلى أمام المرء إلى أي مدى بلغت السياحة التونسية من تقدم، وهي مرشحة أن تبلغ مراحل أكثر تطورا وإشراقا، نظرا إلى عراقة التقاليد الحضارية في تونس، اضافة الى الارادة السياسية الصادقة التي يتحلى بها المسؤولون التونسيون والتي يؤكدون من خلالها عزمهم على الرقي بتونس في كافة المجالات بما في ذلك المجال السياحي، وعزمهم بالخصوص على جعل السياحة في تونس مجالا لتطوير العلاقات الحضارية والثقافية مع الشعوب والثقافات والحضارات الأخرى.

ولم تفتأ السياحة تشهد التطور تلو الآخر في تونس، خاصة أن آفاق الاستثمار في هذا المجال مشجعة وذلك بالنظر الى وجود إطار قانوني متفتح، حيث يمكن للمستثمر الأجنبي امتلاك ١٠٠٪ من رأس مال المشروع السياحي، هذا مع توفر تونس على موارد بشرية ذات خبرة كبيرة، بالاضافة الى بنية تحتية متطورة تتلخص في وجود سبعة مطارات دولية موزعة على كافة أنحاء البلاد التونسية، وخمسة موانئ ترفيهية. هذا علاوة على تطور شبكة الطرق والمواصلات التي تمتلكها البلاد التونسية. ويتضافر التقدم من خلال الاستثمار في كافة الميادين التي تؤدي إلى التطور الاقتصادي والاجتماعي في تونس سواء تعلق الأمر بميادين الصناعة أو الفلاحة أو المصارف أو السياحة، فإن ذلك إنما يدخل في إطار البرنامج المستقبلي لرئيس الدولة وهو البرنامج الذي يستثمر تراكمات التاريخ الوطني التونسي ويستند إلى أهمية الانجازات التي تحققت في تونس منذ قيام الدولة الوطنية، وتضاعفت خلال الثلاث عشرة سنة الماضية.

ولعل أبرز ما يراهن عليه البرنامج المستقبلي، هو وصول الدخل الفردي في تونس في هذه السنوات القليلة إلى ٣٥٠٠ دينار مع تطوير الخدمات في القيارات الطموحة كالتسفير والتكوين ومدرسة الفن التي توفر المعرفة المتطورة بالاضافة الى الامتيازات المتزايدة في قطاعات المرأة والشباب والاقتصاد الوطني ورفاه المواطن والتنمية المستديمة وثروة التونسيين في الخارج.

تقدم مضطرد

منذ أن نالت تونس استقلالها في عام ١٩٥٦ وهي تتبع استراتيجية لتحقيق تنمية عادلة، حتى في أوقات الأزمات. وسجلت تقدما ثابتا في مجال التنمية على المدى الطويل. ففي الفترة من عام ١٩٧٠ إلى عام ٢٠٠٠ نما متوسط دخل الفرد الحقيقي من ٧٠٠ إلى ٧٠٧٠ دولارا أمريكيا، في حين انخفض حدوث الفقر من ٤٠ إلى ١٠ في المائة من سكان تونس الذين بلغ عددهم ١٤,٥ مليون نسمة في عام ٢٠٠٦. وقفز العمر المتوقع من ٥٠ إلى ٧٢ سنة، وانخفض عدد الأطفال الذين يموتون قبل أن يبلغوا السنة الأولى من العمر من ٧٠ إلى ٢١ لكل ١٠٠٠ مولود حي. وقطع التعليم خطوات واسعة ببلوغ نسبة الأطفال الملتحقين بالمدارس ٩٩ في المائة في عام ٢٠٠٥. وبالإضافة إلى هذا، تحسن وضع المرأة بدرجة كبيرة، وتشكل المرأة اليوم ثلث قوة العمل